

Distr.: General
15 January 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد وولف (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
..Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/62/53)

بروتوكول اختياري يتصل بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل دوربان.

٣ - ورحب بقيام المجلس اعتماد نهج يعتمد على اللجوء إلى عدة مقررين خاصين عند معالجته الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي دارفور، من أجل إيجاد أفضل الطرق الممكنة لتحسين الحالة. ورحب أيضا بعقد دورة استثنائية مكرسة لميانمار.

٤ - وأضاف أن المجلس كان عليه أن يعتمد آلياته وهياكله الخاصة به لكي يؤدي وظيفته ويضطلع بالولاية التي منحتة إياها الجمعية العامة بموجب القرار ٢٥١/٦٠. ويشكل الاستعراض الدوري الشامل واحدا من آلياته، وهو بمثابة إجراء فريد من نوعه داخل منظومة الأمم المتحدة سيسمح بدراسة حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في المنظمة من الآن وحتى عام ٢٠١١، وذلك اعتبارا من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٥ - وأضاف أن دراسة وترشيد وتحسين الولايات الممنوحة في إطار الإجراءات الخاصة عنصر هام أيضا في أعمال المجلس، وقد حدد المجلس الشروط التي ينبغي أن يفي بها أصحاب الولايات ودعا إلى تسمية المرشحين. وستبدأ عملية اختيار وتعيين أصحاب الولايات الجدد في آذار/مارس ٢٠٠٨.

٦ - وقال إن المجلس قرر أيضا أن تحل لجنة استشارية مؤلفة من ١٨ عضوا منتخبتين محل اللجنة الفرعية السابقة، على أن يوضع في الاعتبار التوزيع الجغرافي، والتوازن بين الجنسين، والتمثيل المناسب لمختلف الأنظمة القانونية ومختلف الحضارات.

٧ - وتم أيضا وضع آليات من أجل ضمان استمرارية أعمال أفرقة العمل التابعة للجنة الفرعية السابقة: هيئة جديدة

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة، قبل أن يعطي الكلمة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، أن رئيس الجمعية العامة وجه إليه رسالة (تحمل الرمز A/C.3/62/1/Add.1) جاء فيها أن الجمعية العامة قررت أن يتم إحالة دراسة البند ٦٥ من جدول الأعمال المعنون "تقرير مجلس حقوق الإنسان" إلى اللجنة الثالثة في دورتها الثانية والستين.

٢ - السيد كوستا (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قال، بعد أن وجه التحية إلى سلفه، إن إنشاء المجلس كان عملا جماعيا استدعى من الدول الأعضاء أن تكون خلاقة في تفكيرها، كما أنه كان تحديا استهدف تغيير طريقة التفكير التي كانت سائدة لمدة ٦٠ سنة وأثرت على الذاكرة المؤسسية للمدافعين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وأصر على التأكيد على أهمية المسائل المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما اعتماد عدة قرارات تتصل بالصحة، وإمكانية الحصول على الأدوية، والحق في التنمية، والفقر المدقع. وأشار إلى مسائل أخرى درسها المجلس خلال سنته الأولى مثل الحق في معرفة الحقيقة، والتعارض بين العنصرية والديمقراطية، ونزاهة الجهاز القضائي، والعدالة الانتقالية. وأجرى المجلس تجديدا من خلال تنظيم عدة مناسبات خاصة أثناء دورته الرابعة العادية، لا سيما بشأن العنف الموجه ضد الأطفال، والاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأثناء دورته السادسة بشأن مناقشة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعماله. وأشار المتحدث إلى أنه سوف يتم عقد عدة اجتماعات في المستقبل القريب لضمان استمرارية أعمال المجموعات الحكومية الدولية المعنية بالحق في التنمية، وإعداد

الصعيد الدولي لكي يدافع عن حقوق الإنسان ويعززها على نحو أفضل.

١١ - وأشارت إلى أن تقديم تقرير المجلس إلى الجمعية العامة في جلسة عامة كما حدث في الدورة السابقة يسمح على نحو أفضل بإبراز مكانة المجلس داخل منظومة الأمم المتحدة والأهمية الممنوحة إلى حقوق الإنسان. وعليه فإنها تأمل أن التقرير سوف يقدم إلى الجمعية العامة في جلسة عامة في دورتها الثالثة والستين.

١٢ - وقالت إن مجلس حقوق الإنسان أصبح بالفعل هيئة دائمة. وتبرز أنشطته المتعددة بوضوح أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، غير أن ذلك يمثل أيضا تحديات جديدة لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها ولجميع الدول الأعضاء. وقالت إنها ترحب بأن المجلس عاجل مسائل مواضيعية عديدة مرتبطة بحقوق الإنسان، وأحرز تقدما في مجال القانون والأعراف الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، غير أنها أشارت إلى أن المجلس لم يهتم بعد بصورة حقيقية بمسائل أساسية ذات أهمية بالنسبة لحقوق الإنسان وتعزيزها في العالم مثل حرية التعبير أو الدين أو المعتقد، وحرية تكوين الجمعيات أو حماية حقوق الإنسان في إطار الكفاح ضد الإرهاب. وأشارت كذلك إلى أنه وفقا لولايته، درس المجلس حالة حقوق الإنسان في عدة بلدان. فانتهاكات حقوق الإنسان ليست مفهوما مجردا، وإنما تحدث في بلدان يتعين عليها، بموجب التزاماتها، أن تحمي حقوق الإنسان وتدافع عنها، وعليه فإن على المجلس أن يجري حوارا مع حكومات هذه البلدان بقدر الإمكان. غير أن المجلس لكي يضطلع بولايته ويحافظ على مصداقيته لا يستطيع أن يبقى صامتا ومكتوف الأيدي عندما ترفض الحكومات التعاون معه. وذكرت المتحدثة الحالة في دارفور والتدابير التي اتخذها المجلس بناء على ذلك، وترى أنه يتعين عليه أن يستمر في هذا العمل بروح منفتحة وتعاونية ويحاول بشتى الطرق إيجاد وسائل

معنية بالمسائل المتعلقة بالأقليات؛ ولاية ممنوحة لمقرر خاص معني بالأشكال المعاصرة للرق ومنتدى اجتماعي. والمناقشات جارية بشأن الآلية اللازمة لكي يستمر عمل الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية. وينبغي الإشارة أيضا إلى أنه تم اعتماد إجراء جديد لإيداع ودراسة الشكاوى، أُطلق عليه اسم إجراء تقديم الشكاوى، وهو إجراء أكثر موثوقية من الإجراء السابق بالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، على أن تكون هذه الشكاوى مشفوعة بأدلة موثوق بها. وأخيرا، وضع مجلس حقوق الإنسان برنامج عمله السنوي الخاص به، ونظامه الداخلي، وطرائق عمله.

٨ - على المجلس الآن، بعد بناء المؤسسات اللازمة، أن يستجيب لطلبات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين لا تُسمع أصواتهم بما فيه الكفاية.

٩ - وعلى أعضاء المجلس والمراقبين أن يحترموا أدق المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. ويشكل المجلس أحد الأركان الثلاثة التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وهو هيئة جديدة في إطار مؤسسي يرقى عهده إلى ستين سنة. وإن إنشاء مؤسسة جديدة ليست مهمة سهلة ولكن عندما يتعلق الأمر بإنشاء كيان مكلف بالدفاع عن حقوق الإنسان، ينبغي عدم ادخار أي جهد في هذا الصدد. فينبغي أن يحسن المرء الاختيار بين ما هو سهل وما هو عادل.

١٠ - السيدة فاز باتو (البرتغال): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي والجبل الأسود وأرمينيا، بلدي عملية الاستقرار والانتساب، وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة البلدين المرشحين، إنها ترى أن مجلس حقوق الإنسان، الذي مُنحت له ولاية طموحة وصعبة، يجب أن يستوحي من مبادئ العالمية والزاهة والموضوعية والانتقائية، كما ينبغي أن يعتمد على الحوار والتعاون على

١٥ - وإذا كان من الصحيح أنه تم التوصل إلى نتائج ملموسة أثناء مرحلة بناء المؤسسات، فمن الصحيح أيضا أن الحل التوفيقى النهائي لم يضع في الاعتبار جميع أهداف الاتحاد الأوروبي أو الأطراف المعنية الأخرى. وينبغي الإشارة أيضا بصفة خاصة إلى أن جدول الأعمال، خلافا لمبدأ اللانقائية، يتضمن بندا لا يتناول إلا حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبندا آخر يتناول جميع الحالات الأخرى. وإذا كان يتعين على المجلس أن يدرس حالة حقوق الإنسان، فيجب أن يدرسها في إطار بند واحد فقط موضوع على جدول الأعمال يتضمن جميع الحالات. ومن ناحية أخرى، تم تقليص عدد المقررين الخاصين المكلفين بدراسة حالة حقوق الإنسان في مختلف البلدان، وترى المتحدثة أن ذلك يتنافى مع ما يجب أن يكون عليه دور المجلس.

١٦ - وقالت المتحدثة إن المجلس، مع ذلك، يمتلك الأدوات اللازمة لكي يكون فعالا أكثر مما كانت عليه لجنة حقوق الإنسان، وإن مسؤولية الحرص على أن يضطلع بالمهام الموكولة إليه لا تقتصر على أعضاء المجلس بل تشمل أيضا المجتمع الدولي. وينبغي تشجيع المجلس على تلبية احتياجات المجتمع الدولي، ولا سيما ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

١٧ - السيد سعيد (السودان): أثار نقطة نظام، وتساءل عن الطابع الغريب والمتسرع للإجراء المتبع فيما يتعلق ببند تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/62/53) الذي أحيل إلى اللجنة الثالثة بناء على قرار للجمعية العامة وتوصية من المكتب. وأعرب عن أسفه لأنه لم يتم توزيع بيان رئيس مجلس حقوق الإنسان على الوفود. وقال إن اللجنة الثالثة معتادة أن تنظر في هذا النوع من الوثائق قبل عرضها، ويتبع ذلك حوار تفاعلي. فهكذا تبدأ عادة المناقشة العامة. وتساءل أيضا لماذا لم تتبع عرض التقرير جلسة أسئلة وأجوبة. وليس من اختصاص رئيس مجلس حقوق الإنسان

جديدة لتغيير الوضع على الأرض وحماية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وأشارت إلى أنه بالإضافة إلى الدورات الاستثنائية والقرارات المتخذة في هذا الصدد، فقد ساهمت بعثات المقررين الخاصين والمواضيعين والحوار التفاعلي مع أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة في توعية المجتمع الدولي بمسألة انتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين ألا يتردد المجلس في المستقبل في دراسة الحالات الخطيرة لانتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن المكان الذي وقعت فيه.

١٣ - وأعادت المتحدثة التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي قلق بصفة خاصة بسبب حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكنه يشك كثيرا في أن القرارات العديدة التي تفتقر إلى الموضوعية والتي تم اعتمادها سوف تساهم في تحسين الحالة على الأرض.

١٤ - وترى أن أحد الإنجازات الرئيسية للمجلس حتى اليوم هو بناء مؤسساته، وترحب باعتماد القرار ١/٥ بفضل العمل النشط وروح المبادرة الذي أبداه رئيس المجلس دي ألبا وزملاؤه الستة وجهود جميع الوفود. فقد تم اعتماد مبادئ توجيهية، بالإضافة إلى برنامج عمل، كما تم تحسين إجراءات تقديم الشكاوى وتم إنشاء لجنة استشارية. وأضافت أنه تم اعتماد القواعد المتصلة باستعراض الولايات وترشيدها وتحسينها في إطار الإجراءات الخاصة، وترى المتحدثة أنه ينبغي عدم التراجع عن الحل التوفيقى الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق باستعراض الولايات التي تهدف إلى تحسين نظام الإجراءات الخاصة وعدم إضعافها. كما أنه سيبدأ العمل بآلية الاستعراض الدوري الشامل الجديد والواعد اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وينبغي الحرص على أن يكون فعالا.

- ٢١ - السيد ماليرسا دياز (كوبا): قال إنه تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان لأن لجنة حقوق الإنسان لم تعد موضع ثقة نتيجة التدخلات السياسية والنفاق والكيل بمكيالين، وكلها أمور فرضتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون. وقد دافعت كوبا دائما عن النظام المتعدد الأطراف لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وهو نظام قائم على المبادئ المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة والتي تتعارض تعارضا تاما مع رغبات الهيمنة والمصالح الأنانية التي أبدتها واشنطن. وبعد التصويت على القرار ٢٥١/٦٠ الذي تم بموجبه إنشاء مجلس حقوق الإنسان، عملت كوبا، وفقا للمهمة التي أوكلها إليها المؤتمر الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، على ألا يؤدي أداء هذه الهيئة الجديدة إلى استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية.
- ٢٢ - وأضاف أن كوبا ترى أن الآلية التي تم إنشاؤها إثر المفاوضات، وإن كانت تتضمن بعض العيوب والثغرات إلا أنها تناسب البلدان النامية وبلدان العالم الثالث. ويأمل أن آلية الاستعراض الدوري الشامل لن تتحول إلى أداة ميسسة. ويلاحظ المتكلم أن الولايات المتحدة هي التي توجه أشد الانتقادات إلى المجلس، وتندم على لجنة حقوق الإنسان التي كانت تسمح لها بالوصول إلى طريق مسدود عندما يتعلق الأمر بالجرائم المشينة التي ترتكبها لا سيما في غوانتانامو وأبو غريب والتي كانت توافق بصورة تلقائية تقريبا على القرارات التي تستهدف بلدان الجنوب وفقا لمصالحها الجغرافية السياسية.
- ٢٣ - وإذ ندد ممثل كوبا بمناورات المماثلة التي ترمي إلى منع اعتماد تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/62/53) اعترض على التشكيك في توافق الآراء الدولي الحساس الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بعد اعتماد قرار المجلس ١/٥ و ٢/٥ المتصلين على التوالي ببناء مؤسسات المجلس واعتماد مدونة قواعد سلوك لأصحاب الولايات في أن يقرر إذا كان يريد أو لا يريد أن يتحدث أمام اللجنة. وطلب الممثل معرفة الجهة التي فسرت قرار الجمعية العامة بهذا الشكل ويود الحصول على توضيحات بهذا الشأن.
- ١٨ - السيد خان (سكرتير اللجنة): قال إن تقرير مجلس حقوق الإنسان نُشر منذ مدة طويلة وتم توزيعه على الوفود. أما فيما يتعلق بالمداخلات، فإن أمر نشرها خطيا يتوقف على الوفود وعلى المداخلين أنفسهم. وأضاف السكرتير أن هذا البند من جدول الأعمال قد تم إحالته هذا الصباح إلى اللجنة الثالثة.
- ١٩ - ودعا كذلك الوفود إلى الرجوع إلى قرار الجمعية العامة الذي ينص على أنه يمكن إجراء حوار تفاعلي مع كبار المسؤولين في الأمانة العامة الذين يقدمون تقارير الأمين العام أو مع المقررين الخاصين وأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس. وأوضح أن التقرير المعروض لا ينتمي إلى هذه الفئة من التقارير.
- ٢٠ - السيد كوستا (رئيس مجلس حقوق الإنسان): قال إنه يرى أن الأسئلة التي طرحها ممثل السودان دليل على الاهتمام الذي يثيره التقرير وأنشطة مجلس حقوق الإنسان. وأوضح أن البيان المتواضع الذي أدلى به لا يشكل تقريراً يغطي كامل أنشطة المجلس، ولا يتضمن إلا بعض الأفكار التي يود أن يعرضها على الوفود. وسوف يتم نشر هذا البيان بكل شفافية على موقع المجلس ويصبح في متناول يد الجميع. ويقترح الرئيس أيضا تقديم نسخة من نص البيان إلى ممثل السودان إذا كانت هذه هي رغبته. وأضاف أن التقرير عن أعمال المجلس قد تم ترجمته إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وتم نشره. ويوصفه رئيسا لمجلس حقوق الإنسان فإنه مستعد لمتابعة أي إجراءات توافق عليها الدول ذلك أن هذا هو حقها.

يتم استعراضها، فينبغي أن تكون على مستوى التوقعات المنتظرة من هذه الآلية.

٢٧ - وأضاف أن عقد دورتين استثنائيتين للمجلس مخصصتين لدارفور وميانمار يثبت قدرة المجلس على الاستجابة بسرعة وعلى نحو ملائم. ويود المتحدث أن يؤكد على أن الجهود التي يبذلها المجلس إزاء حالة معينة يجب على الجمعية العامة أن تضعها في الاعتبار، لكي تكون للقرارات التي يعتمدها المجلس الأثر اللازم على أرض الواقع.

٢٨ - وفي الختام، ذكر المتحدث أنه يجب تعزيز ثقافة الحوار التي تريدها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأنه يتعين على أعضاء المجلس أن يثبتوا في المستقبل رغبتهم في التفاوض، وأن يعتمدوا نهجا أكثر تماسكا وأكثر صلة بتعهداتهم الطوعية.

٢٩ - السيدة بلوم دي باريري (كولومبيا): رحبت بقرار الجمعية العامة بإحالة استعراض تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة الثالثة، وهي الهيئة المتخصصة في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. وفيما يتعلق ببناء مؤسسات المجلس، أشارت بصفة خاصة إلى اعتماد آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقالت إن كولومبيا ستكون من بين الدول التي سوف يتم استعراض الوضع فيها في عام ٢٠٠٨. وإذ تدرك التقدم الذي يمكن إحرازه في مجال حقوق الإنسان بفضل وجود هذه الآلية، أشارت مع ذلك إلى أن المجلس ينبغي ألا يحل محل هيئات الإشراف على تطبيق المعاهدات والهيئات الإقليمية المكلفة بالدفاع عن حقوق الإنسان، وألا تكون هناك ازدواجية في الأعمال.

٣٠ - ورحبت المتحدثه أيضا باعتماد مدونة قواعد سلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة وتعترف بأهمية الأنشطة التي يقوم بها هؤلاء. واستقبلت كولومبيا زيارة عدة أشخاص منهم. ويجب أن يسمح إنشاء مدونة

إطار الإجراءات الخاصة للمجلس. وأعاد المتحدث تأكيد دعم بلده للمجلس ولا سيما لآلية الاستعراض الدوري الشامل ولأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس، بالإضافة إلى الأهمية التي يعلقها على الحوار والتعاون. وقال إنه يرحب أيضا بزوال المناورات الفاسدة المعادية لكوبا التي فرضتها الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن زوال اللجنة.

٢٤ - السيد فيني (سويسرا): رحّب باعتماد تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/62/53) بتوافق الآراء. وإذ أشار إلى انتهاء مرحلة بناء مؤسساته، يرى الممثل أن المجلس يستطيع من الآن فصاعدا أن يركز على ولايته المتمثلة في تعزيز الحماية الشاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها. وناشد الدول الأعضاء توفير التوازن اللازم بين اللجنة الثالثة والمجلس من أجل تجنب الازدواجية وتحقيق أكبر قدر من الفعالية والمصادقية.

٢٥ - وفيما يتعلق بطرائق استعراض التقرير، يرى الوفد السويسري أن الإجراءات المعتمد السنة الماضية يطابق روح القرار ٢٥١/٦٠. ويُعرب الوفد عن أسفه لأنه تقرر في دورة الجمعية الثانية والستين أن اللجنة الثالثة وحدها هي التي تستطيع أن تستعرض تقرير المجلس، وأكد على أن هذا القرار لا يشكل بأي شكل من الأشكال سابقة للدورة الثالثة والستين.

٢٦ - ورحّب الممثل بأن الاستعراض الدوري الشامل سيبدأ في ربيع عام ٢٠٠٨، وينتظر من هذه الآلية أن تسمح بإجراء استعراض شفاف يعتمد على الحوار البناء لا على المواجهة، ويعطي للمجتمع الدولي إمكانية تحديد الجهود اللازمة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان في مختلف البلدان. وإذ إن سويسرا هي من بين أوائل الدول التي سوف

وبالتحقيق في الانتهاكات الصارخة المرتكبة في غوانتانامو والسجون السرية.

٣٤ - وقال ممثل السودان إنه قد تم إنشاء المجلس لمعالجة جميع الحقوق بدون تمييز، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أهملتها اللجنة السابقة لصالح الحقوق المدنية والسياسية. ويجب الحرص على إنشاء آليات تسمح بمراقبة ومعاينة هؤلاء الذين ينتهكون الحقوق الاقتصادية والثقافية الهامة في عالم يتم فيه الحط من شأن الديانات، والتنوع، والتعايش، والأسس الأخلاقية والمعنوية للحياة الاجتماعية والعائلية.

٣٥ - وأشار المتحدث إلى أن بلده اشترك في أعمال أفرقة العمل المفتوحة باب العضوية والمكلفة بصياغة توصيات دقيقة، وفقا للقرار المتخذ بإنشاء المجلس. وسوف تسمح هذه التوصيات بالدخول في حقبة جديدة في مجال حقوق الإنسان، ويتجنب الممارسات الضارة التي عطلت أعمال اللجنة السابقة، وشجعت على التأسيس والانتقائية والكيل بمكيالين.

٣٦ - ويرحب وفد السودان باعتماد القرار ١/٥ لمجلس حقوق الإنسان المتصل ببناء مؤسسات المجلس التي يعتبرها متوازنة ومعقولة، إذ إن القرار يصف بالتفصيل آلية الاستعراض الدوري الشامل، وطرائق اختيار وتعيين أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، وإجراء تقديم الشكاوى، وجدول الأعمال، وإطار البرنامج، وطرائق عمل المجلس.

٣٧ - ويرى ممثل السودان أن أهم عنصر في القرار هو اعتماد مدونة قواعد سلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، إذ إنها توفر إطارا أخلاقيا وتُلزم أصحاب الولايات بالعمل في إطار الاحترام الكامل لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

قواعد السلوك هذه بتصحيح بعض التجاوزات. فستطيع الدول أن تعتمد علي المدونة لكي تطالب أصحاب الولايات بالاضطلاع بمهامهم على أن يتقيدوا بشكل دقيق بالولاية الممنوحة إليهم، ويتجنبوا الازدواجية في أنشطتهم مع الآليات الأخرى، أو أن يهتموا بمسائل تتطلب اختصاصات خاصة. وتسمح مدونة قواعد السلوك بتعزيز الطابع الموضوعي والتزيه والمنصف والفعال والبناء للأعمال التي يقوم بها أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة دون أن يؤثر ذلك على استقلالهم.

٣١ - وأبرزت المتحدثنة أيضا أهمية استعراض وترشيد وتحسين الولايات، ولكنها تأمل أن يواصل المجلس أعماله في هذا المجال دون انتظار من أجل تجنب امتداد الفترات الانتقالية، أو خلق حالة من عدم اليقين بالنسبة لمستقبل بعض الولايات. وأشارت أيضا إلى أن التدابير المنصوص عليها في إطار إنشاء المؤسسات تمت بتوافق الآراء داخل المجلس، ويتعين على الجمعية العامة أن تدعمها من أجل تطبيق هذه التدابير.

٣٢ - السيد سعيد (السودان): قال إنه يرى أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان يمثل تقدما في عالم تحدث فيه تغييرات هامة فيه أدت إلى تغيير الأوضاع السياسية، ولم تعد الأمم المتحدة تعبر عنه. وإزاء هذه التغييرات التي حدثت، حرصت الأمم المتحدة على اعتماد إصلاحات لإنعاش الهيئة المخصصة فيها لدراسة حقوق الإنسان. وقد تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان لتجنب الأخطاء والتشويهات التي حدثت في الماضي، ولدراسة حالة حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم استنادا إلى الحوار والتعاون والموضوعية والتزاهة.

٣٣ - وأضاف أن الوفد السوداني يأمل أن أعمال المجلس ستسمح بوضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعوب الأصلية والمهاجرين لا سيما في أوروبا،

٤٢ - وقال المتحدث إنه يعتقد أيضا أن أعمال المؤازرة الناجمة عن العلاقة بين مجلس حقوق الإنسان، والمفوضية السامية، وهيئات مراقبة تطبيق المعاهدات سوف تسهل إلى حد كبير أداء آلية الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد العالمي. وإن العلاقات بين المجلس وآليات الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان ذات أهمية كبيرة، وينبغي عدم التقليل مما للجمعية العامة من تأثير فريد من نوعه. ومن شأن القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في بلدان معينة وآلية الاستعراض الدوري الشامل أن تساهم معا في أعمال حقوق الإنسان للجميع.

٤٣ - وإذ تعرب جمهورية كوريا عن أسفها لمواصلة حدوث انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان في بلدان كثيرة من العالم، فإنها، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى، تعتقد أن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يتصدى لهذه الإساءات المشينة من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. وعليه، فإنه يرحب بتعزيز المفوضية السامية في المقر وفي الميدان. وترحب جمهورية كوريا بعقد دورتين استثنائيتين لدارفور وميانمار، وبأن الحكومات التي كانت تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بسكانها تبذل جهود في مجال المساءلة والشفافية. وتؤيد جمهورية كوريا بشدة اعتماد مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة تقارير عن الحالة بعض البلدان. فهذه هي إحدى أكثر الطرق فعالية لزيادة الوعي على الصعيد العالمي بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات.

٤٤ - وفي الختام، أعرب المتحدث عن الأمل في أن المجلس سيضع في الاعتبار، في إطار أنشطته في المستقبل، الانتقادات الموجهة إلى أعماله لكي يستطيع أن يكون في خدمة حقوق الإنسان مهما كان الوضع ومهما كانت البلدان المعنية.

٤٥ - السيدة زانغ دان (الصين): قالت إن الإنجاز الرئيسي الذي حققه مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه يتمثل

٣٨ - وأضاف أن اللجنة الثالثة تستعرض تقرير مجلس حقوق الإنسان وفقا للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة، ولأن اللجنة تلعب دورا أساسيا في مجال حقوق الإنسان. وينبغي تعزيز هذه الممارسة، وذلك بهدف استكمال أدوار مختلف الهيئات في مجال حقوق الإنسان. ويود المتحدث أن يعاد النظر في العلاقة بين اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان بطريقة موضوعية، على أن يتم تحديد دور المجلس بشكل واضح. ونظرا لأن اللجنة الثالثة تتمتع بتشكيل أوسع وأكثر كمالا من تشكيل مجلس حقوق الإنسان، فمن المنطقي أن يُعرض عليها التقرير. ويحث الأعضاء الآخرين على ألا ينسوا هذه الحقيقة.

٣٩ - وأضاف أن السودان مقتنع بضرورة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عن طريق التعاون والحوار. وأشار إلى أن بلده وقّع وصدق على عدد كبير من الصكوك الدولية والإقليمية في هذا المجال.

٤٠ - السيد كانغ بيونغ - جو (جمهورية كوريا): أعلن أن بلده غير راض بشكل تام عن نتائج الأعمال التي أدت إلى اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان المتصل ببناء مؤسساته، ولا يزال يشك في صحة بعض القرارات المتخذة، غير أنه يعتقد أنه ينبغي المضي قدما. ويتعين على جميع الدول الآن أن تواصل دعم أعمال المجلس وتثق فيه.

٤١ - وأشار المتحدث إلى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل تشكل أحد أكثر عناصر المجلس أهمية، ويؤكد على أن نجاحه سوف يعتمد على الإرادة الجماعية لجميع الأطراف المعنية ومن بينها الحكومات، والهيئات الدولية، والمنظمات غير الحكومية. وإذ أعرب عن قلقه بشأن ما لعدم توفر الموارد من عواقب، أوصى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتوفير المساعدة التقنية إلى البلدان التي تحتاج إليها.

المتعلقين باتخاذ مجموعة التدابير هذه: القرار ١/٥. أما القرار ٢/٥ فغير وارد. وأعرب عن الأمل أن ذلك يمثل فقط خطأ تقنيا يمكن تصحيحه قبل عرض مشروع القرار A/C.3/62/L.32 على التصويت في اللجنة الثالثة.

٤٧ - السيد ريتير (ليختنشتاين): يرى أنه يجب عرض تقرير مجلس حقوق الإنسان الذي يتخذ قراراته بشكل مستقل في جلسة عامة للجمعية العامة.

٤٨ - وأضاف أن مجموعة التدابير المتخذة لبناء المؤسسات والمعتمدة في حزيران/يونيه هي حل توفيق نموذجي، بمعنى أنها لا ترضي مصالح أحد بشكل كامل. وكان وفد ليختنشتاين يفضل التوصل إلى نتيجة مختلفة ولكنه يرى أنه بفضل مجموعة التدابير هذه التي تتعلق بآلية الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة الاستشارية، والإجراءات الخاصة، ولا سيما تعيين أصحاب الولايات، لدى المجلس أخيراً جميع الأدوات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. ولا يزال المجلس يواجه صعوبات واضحة ينبغي التغلب عليها، ولكنه من غير الممكن في المرحلة الراهنة إصدار حكم بشأن النتائج التي سيتوصل إليها. وتقع الآن مسؤولية احترام أكثر المعايير صرامة فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان على عاتق الدول الأعضاء في المجلس، غير أن آلية الاستعراض الدوري تعطي للدول الأخرى إمكانية المشاركة على نحو نشط في استعراض حالة حقوق الإنسان في مختلف البلدان.

٤٩ - وقال إن وفد ليختنشتاين يرحب بعقد الدورة الاستثنائية الخامسة للمجلس المكرسة لميانمار والتي تلقت دعم وفود عديدة من جميع المناطق. وإن عقد هذه الدورة الاستثنائية شاهد على خطورة الأزمة، ويثبت أن المجلس قادر على تحمل مسؤولياته وقادر على التصدي بسرعة للانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان. غير أن

في اعتماد سلسلة من التدابير الرامية إلى بناء مؤسساته، وذلك بتوافق الآراء. وحتى إذا كان المجلس لا يتسم بالكمال، إلا أنه جاء نتيجة الجهود المبذولة دون كلل خلال سنة بأكملها، اشتركت فيها الصين اشتراكاً نشطاً. وقالت إن الصين تأمل أن الجمعية العامة ستعتمد مجموعة التدابير هذه في دورتها الثانية والستين. وستسمح الآلية الجديدة للاستعراض الدوري الشامل باستعراض حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان من خلال احترام مبادئ الموضوعية، والشمول والإنصاف واللاانتقائية، كما أن الآلية ستشجع على الحوار والتعاون بين البلدان، وكلها عوامل أساسية لعدم تكرار الأخطاء التي وقعت فيها لجنة حقوق الإنسان. وتدعو ممثلة الصين إلى توخي الحذر فيما يتعلق بالقرارات المتخذة عن حالة حقوق الإنسان في بلد بعينه. وإذا كانت هذه القرارات ضرورية، فينبغي احترام آراء المجموعة التي ينتمي إليها البلد المعني. وأضافت أنه يتحتم كلياً على الدول الأعضاء أن تضمن مصداقية المجلس، التي ينبغي عدم التلاعب بها لأغراض سياسية، والتي ينبغي أن تركز حقاً على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار احترام مبادئ الموضوعية والعدالة والمساواة.

٤٦ - السيد لوكيانيسيف (الاتحاد الروسي): أوضح أن الاتحاد الروسي سبق أن أعرب عن رأيه بشأن مسألة مجلس حقوق الإنسان في مداخلته بشأن البند ٧٠ من جدول الأعمال. وبمثل إنشاء المجلس مرحلة ملموسة في إصلاح الأمم المتحدة، غير أن قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ لا يكفي لجعل المجلس هيئة فعالة حقيقية، قادر على تشجيع التعاون والحوار في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن وفده يؤيد مجموعة تدابير بناء المؤسسات التي اتخذها المجلس خلال دورته الخامسة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وحث الجمعية العامة على اعتمادها بسرعة. ووجه الانتباه إلى أن مشروع المقرر المعروض على اللجنة الثالثة لا يحيل إلا إلى أحد النصين

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - بما في ذلك الحق في التنمية، فإن عليه أن يركز جهوده على سبيل الأولوية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومكافحة الفقر والتخلف.

٥٣ - وترحب ممثلة جنوب أفريقيا بنجاح المجلس في بناء آلياته المؤسسية خلال سنة واحدة، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، وأضافت أن جنوب أفريقيا تدعم بدون تحفظ مجموعة التدابير المتخذة لبناء المؤسسات، لا سيما مدونة قواعد سلوك أصحاب الولايات. وأضافت أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يجب أن تستند إلى الحوار والتعاون، لا سيما من أجل تعزيز القدرات. وتفتح آلية الاستعراض الدوري الشامل الباب أمام إمكانيات طيبة في هذا الصدد. وترى ممثلة جنوب أفريقيا أن هذه الآلية أداة أساسية لمكافحة الانتقائية والتسييس اللذين اتسمت بهما لجنة حقوق الإنسان. وتعتمد مصداقية المجلس على نجاح تنفيذ هذه الآلية. أما فيما يتعلق بالولايات التي تستهدف بلدان محددة وتخدم أهدافا سياسية، فينبغي التخلص منها لأنها لا تعمل على تقديم قضية حقوق الإنسان.

٥٤ - السيدة كولونتاى (بيلاروس): رحبت باعتماد مجموعة التدابير المتخذة لبناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء. وإن إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل يجب أن تقضي على أية ذاتية في استعراض حالة مختلف البلدان. ويؤيد وفد بيلاروس وضع نظام فعال للإجراءات الخاصة يحرص على حماية كل فئات الحقوق، بما في ذلك الحق في التنمية. ومن الضروري أن يتحلى أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالتزاهة، ولم يكن الأمر كذلك دائما. ولذلك فإن وفد بيلاروس يؤيد مبادرة مجموعة الدول الأفريقية التي ترمي إلى إعداد مدونة قواعد سلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

المتحدث أشار إلى أن التعاون الكامل للحكومات المعنية أمر أساسي لتحسين الحالة على أرض الواقع بشكل ملموس.

٥٠ - المونسينيور ميغليوري (المراقب عن الكرسي الرسولي): أعرب عن استيائه لانتهاكات الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الصكوك القانونية الدولية الأخرى، من جانب دول عديدة، بما في ذلك بعض الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. ويأتي ذلك في رأيه، في كثير من الأحيان، نتيجة للاقتناع الراسخ بأن السلطة هي التي تحدد في نهاية المطاف مضمون حقوق الإنسان، على الرغم من أنه واضح أن كرامة الإنسان هي المصدر الذي تنبثق عنه جميع الحقوق. والمطلوب من المجلس العمل على تحسيس المهوة الموجودة بين جميع الصكوك القانونية الدولية المتصلة بحقوق الإنسان وتطبيقها على أرض الواقع. وتقع على عاتق الدول الأعضاء في المجلس مسؤولية تطبيق الصكوك القانونية المعنية بكل صدق ممكن.

٥١ - وأضاف المراقب عن الكرسي الرسولي أن التجاوزات المرتكبة ضد المؤمنين أو ضد الرموز الروحية أو الأخلاقية لعدد كبير من الديانات تشكل ظاهرة تثير القلق وتهدد السلام والاستقرار الاجتماعي، وتمس بصورة مباشرة كرامة الإنسان، لا سيما حقه في الحرية الدينية. وأعرب عن الأمل في هذا الصدد أن يقوم مجلس الأمن بإعداد واعتماد قرار جديد يتناول حق مؤمني جميع الديانات في الحرية الدينية ويدعو إلى الحوار بين المؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء.

٥٢ - السيدة متشالي (جنوب أفريقيا): أشارت إلى أن جنوب أفريقيا عضو في مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦. وترى أنه إذا كان المجتمع الدولي يود ضمان ممارسة الجميع لكل حقوق الإنسان - المدنية والسياسية

غير أن خيبة الأمل قد انتابتها، لأنه لم يتم إحراز تقدم فيما يتعلق باستعراض الولايات وترشيدها، وتأمل أن يتم تصحيح هذا الوضع في أقرب وقت ممكن. وكررت المتكلمة تأكيد دعمها ودعم وفدها لأعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وترحب بعقد حوار تفاعلي بين أعضاء المجلس والمفوض السامي بمناسبة دورات المجلس، لأن ذلك من شأنه أن يشجع على التعاون والتنسيق.

٥٨ - السيد راستام (ماليزيا): قال إنه مسرور بسبب اعتماد خطة بناء مؤسسات المجلس بتوافق الآراء في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويرى أنه من الأساسي عدم التراجع عن بناء هذه المؤسسات بعد المشاورات التي دامت سنة كاملة.

٥٩ - وقال إن بلده يرى أن الإقدام على خطوات بناءة والتعاون والحوار الحقيقيين يمكن أن يخدم العمل الجماعي في مجال حقوق الإنسان. وإن الاستعراض الدوري الشامل، وهو أهم شيء جديد جاء به المجلس، أفضل من التقارير القطرية التي كانت تؤدي في الماضي إلى مناقشات ميسسة تتجنب التعرض للمشكلة الحقيقية ألا وهي حالة حقوق الإنسان على الأرض.

٦٠ - وأعرب المتحدث عن رغبته في التركيز على مسائل أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومدونة قواعد السلوك، وإبراز ضرورة التحلي بالشفافية والوضوح في هذا الصدد. ويجب تعيين أصحاب الولايات استناداً إلى فئات الحقوق المختلفة، بطريقة متوازنة ومتساوية مع تجنب أية انتقائية. ويكفي النظر إلى عدد أصحاب الولايات، بما في ذلك الولايات القطرية، التي تركز أعمالها على الحقوق المدنية والسياسية ليتبين للمرء اختلال التوازن. فأصحاب الولايات على الرغم من أنهم مستقلون، يتحملون مسؤولية تجاه المجلس

٥٥ - وقالت إنه يجب إيجاد وسيلة للتقليل من احتمالات التلاعب السياسي في عرض القرارات المتعلقة ببلد معين، وذلك مثلاً عن طريق تقليص عدد الأشخاص الذين يعدون القرارات إلى أدنى حد ممكن.

٥٦ - وأشارت المتحدث إلى أن المجلس قد أبدى منذ الآن استعداداً لحل المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان بطريقة كفاء وبطريقة فعالة، والتصدي للأزمات. وقد عقد المجلس خمس دورات استثنائية بشأن المسائل التي تهم المجتمع الدولي. كما أنه يريد أن تُعتمد قراراته بتوافق الآراء، وهو أمر مهم بصفة خاصة بالنسبة لهيئة رئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وأكدت المتحدث مع ذلك على أن اللجنة الثالثة هي المكان الذي يتم فيه تصفية الحسابات، واعتماد قرارات سياسية المغذى بدعم مما لا يقل عن نصف الوفود. وعليه، فإنها تأمل أن يتم التفريق بشكل واضح بين مسؤوليات مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة. وترى أن لدى مجلس حقوق الإنسان الآن الوسائل اللازمة ليؤدي وظيفته ويستعرض الطريقة التي تفي بها الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٥٧ - السيدة جاهان (بنغلاديش): أعربت عن اغتباطها لأن مجلس حقوق الإنسان أنهى أعماله المتعلقة ببناء مؤسساته ضمن المهلة الزمنية المحددة. ويتناول النص المعتمد الهيكل الأساسي للمجلس، لا سيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، واللجنة الاستشارية للمجلس، وإجراء تقديم الشكاوى. وتحت المتكلمة الجمعية العامة على تنفيذ توصية المجلس باعتماد النص. وتأمل أن آلية الاستعراض الدوري ستسمح بخلق جو تسوده الثقة المتبادلة، من خلال التشجيع على احترام مبادئ اللانقائية، والشمول، والزهة، والتخلي خلال فترة معقولة عن الإجراءات الخاصة التي تستهدف بعض البلدان التي يوجد حولها جدال. ووفقاً لمثلة بنغلاديش، إن تبسيط إجراء تعيين أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لإنجاز رئيسي.

ويلعبون دورا رئيسيا في تعزيز حقوق الإنسان بطريقة بناءة وتعاونية.

٦١ - وأضاف أن ماليزيا ترى أن الإجراءات الخاصة يجب أن تتناول المسائل المواضيعية، بما أن هناك آليات أخرى للمجلس تعالج مسائل قطرية محددة. وإذا كانت الولايات القطرية لا مفر منها، فيجب عليها على الأقل أن تحترم بعض الشروط، وترى ماليزيا أن موافقة البلدان المعنية أمر هام إذا أريد لأصحاب الولايات أن يؤدوا مهمتهم بفعالية.

٦٢ - ونظرا لأن أصحاب الولايات يجب أن يقدموا تقاريرهم إلى مجلس حقوق الإنسان، يجب على المجلس أن يتأكد من وجود تنسيق أفضل فيما بينهم، من خلال تطبيع الولايات وجعلها منسجمة مع طرائق العمل وفقا لمدونة قواعد السلوك.

٦٣ - وتؤكد ماليزيا أولا على أن استقلالية أصحاب الولايات مرتبطة بالمسؤولية. فيتعين المحافظة على استقلالهم لكي يستطيعوا أن يضطلعوا بولايتهم بطريقة موضوعية ونزيهة، غير أن هذا الاستقلال لا ينطبق إلا وهم يمارسون عملهم. وتلاحظ ماليزيا ثانيا أنه من الأهمية بمكان أن يؤكد المجلس على مدونة قواعد السلوك لضمان الشفافية اللازمة.

٦٤ - وأضاف أن ماليزيا ترى أنه من الأهمية بمكان أن يفهم أصحاب الولايات مدى تعقيد الولايات الممنوحة لهم وأن يتقبلوا ذلك. ومن ثم عليهم أن يتبعوا نهجا تجاه الحكومات لا يتسم بالمواجهة. فالتعاون يجب أن يكون متبادلا. وتود ماليزيا أيضا التأكيد على أن التوصيات المقدمة يجب أن تكون عملية المنحى، وتضع بشكل كامل في الاعتبار تعقيد الحالات.

٦٥ - وأخيرا قال إن ماليزيا تعترف بمساهمة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز

وحماية حقوق الإنسان شأنها في ذلك شأن المجلس الذي بمنحها مكانا أكبر في أعماله.

٦٦ - السيد فاسيلينكو (أوكرانيا): قال إن بلده علّق باستمرار أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها. وهكذا فإنه دعم منذ البداية إصلاح لجنة حقوق الإنسان التي حل محلها مجلس حقوق الإنسان. ويشكل إنشاء المجلس مرحلة هامة في تنفيذ التعهدات التي قطعها على أنفسهم رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، كما يؤكد تحقيق أمان المجتمع الدولي من خلال إحلال حقبة جديدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٦٧ - وأضاف أن أوكرانيا التي تشرف بأن تكون عضوا من الأعضاء المؤسسين للمجلس، تلعب دورا نشطا في أعماله، ولا تدخر أي جهد من أجل ضمان فعاليته، والمحافظة على الحوار البناء، وتعزيز التعاون الدولي، وضمان تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. وترحب ببناء مؤسسات المجلس وتنتظر من الجمعية العامة أن تشاركه رسميا.

٦٨ - وأضاف أن أوكرانيا تؤيد آلية الاستعراض الدوري الشامل وترى أن ذلك من شأنه أن يشجع على الموضوعية والنزاهة واللائقائية، بالإضافة إلى التخلص من سياسة الكيل بمكيالين والتسييس. وترحب كذلك بأن نظام الإجراءات الخاصة وجد مكانا له في هيكل مجلس حقوق الإنسان.

٦٩ - وتود أوكرانيا التأكيد على أن المجلس يجب أن يهتم اهتماما خاصا بجوانب حقوق الإنسان المرتبطة بالبيئة، من أجل التصدي للتحديات الجديدة بشكل فعال. فالإنسانية تواجه أزمة إيكولوجية ذات أبعاد كوكبية وتشكل تهديدا خطيرا للأمن الإنساني والحقوق الأساسية للإنسان. ويجب أن ترتبط مكافحة تدهور البيئة بحماية حقوق الإنسان. ويرى

بالإضافة إلى اعتماد الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان قرارات بشأن شيلي، عناصر ساهمت في إنقاذ حياة الناس. وعلى هذا الأساس وعلى أساس هذه الخبرة أيدت شيلي القرار المتعلق بالمبادئ والتوجيهات الأساسية التي تتضمن اقتراحات تعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٧٥ - وتعيد شيلي التأكيد على أنه يتعين على مجلس حقوق الإنسان أن يكون له وضع قانوني يتناسب مع أهميته.

٧٦ - السيد فونداڤالي (الهند): قال إنه يرحب بمقرر الجمعية العامة إحالة البند المعنون "تقرير مجلس حقوق الإنسان" إلى اللجنة الثالثة. ونظرا لأن المجلس هيئة فرعية للجمعية العامة، فمن الطبيعي أن تحال جميع تقاريره وتوصياته إلى الجمعية العامة عن طريق اللجنة الثالثة التي تتمتع بأكثر خبرة في مجال حقوق الإنسان. غير أن بلده يدرك ما يمكن أن يترتب على ذلك من تأخير في دراسة التقرير بسبب الفرق في الجدول الزمني لكل من الهيئتين. ويتعين على اللجنة الثالثة أن تتحلى بمرونة أكبر لكي يتم دراسة تقرير المجلس في موعده في نيويورك. وينبغي أيضا تجنب الازدواجية فيما يتعلق بإعداد وعرض التقارير من جانب المقررين الخاصين وبواسطة آليات أخرى.

٧٧ - وترحب الهند بمجلس حقوق الإنسان لأنه انتهى من بناء مؤسساته منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وقام في نفس الوقت على سبيل الاستعجال بدراسة حالات متنوعة من حالات حقوق الإنسان في إطار الدورات الاستثنائية.

٧٨ - وترى الهند أن آلية الاستعراض الدوري الشامل يمكن أن تشجع على التعاون والحوار. وينبغي أن تسمح بتقييم حالة حقوق الإنسان في البلدان بكل شفافية وموضوعية، وتسهيل اتباع أفضل الممارسات، وتوفير المساعدة التقنية، والمساهمة في تعزيز القدرات، بالتشاور مع البلدان المعنية وبمساعدها. ونظرا لأنه يمكن أن تتطور الآلية،

الوفد الأوكراني أنه من شأن اعتماد المجلس معايير ملائمة أن يساهم في حماية الطبيعة لمصلحة الإنسانية.

٧٠ - وقال إن أوكرانيا تأمل أن المجلس سيكون على مستوى توقعات المجتمع الدولي، وسوف تحرص على أن يضطلع المجلس بولايته بطريقة بناءة من خلال تحسين فعالية دور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان في العالم وحمايتها.

٧١ - السيد لابي (شيلي): قال إن حقوق الإنسان هي أحد أركان السياسة الخارجية لبلده. ومن ثم فإنه يعتبر أن مجلس حقوق الإنسان، وهو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتمثل أهدافها الأساسية في حماية وتعزيز هذه الحقوق والحريات الأساسية، أحد أئمن الهيئات.

٧٢ - وأضاف أن نوعية أعضاء المجلس تعطي للدول مسؤولية هامة، وإن شيلي بفضل خبرتها في مجال حقوق الإنسان التي تأمل أن تكون مفيدة مستعدة لتحمل هذه المسؤولية. غير أن هذه المسؤولية لا تقع فقط على عاتق كل دولة على حدة ولكنها تقع أيضا على عاتق المجتمع الدولي ككل.

٧٣ - وقال إنه ينبغي أن تستفيد الضحايا من آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يسمح بتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع الدول بوضعها على قدم المساواة والذي يجب أن تساهم فيها جميع الوفود، كما ينبغي أن تسهل هذه الآلية الحوار البناء بين البلدان فتسمح لها بجعل تشريعاتها الداخلية تنسجم مع المعايير الدولية.

٧٤ - وتعلق شيلي كذلك قيمة كبيرة على الإجراءات الخاصة والأعمال التي يتم القيام بها لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وشيلي هي من بين البلدان التي تقدر عمليا قيمة هذه الحقوق. وإن إنشاء فريق عامل مخصص لشيلي في عام ١٩٧٥، وتعيين مقرر خاصة معنية بدراسة الحالة في البلد،

فإن المجلس ينبغي أن يدرس طرائقها. والهند بوصفها عضوا مؤسسا للمجلس ستخضع لهذا الاستعراض أثناء الدورة الأولى، أي في بداية عام ٢٠٠٨.

٧٩ - وفيما يتعلق باستعراض وترشيد الإجراءات الخاصة، تم تحقيق بعض التقدم بفضل الحوار التفاعلي، غير أن العمل المتبقي لا يزال كثيرا. ويجب على المجلس أن يحترم المهل الزمنية المحددة، كما ينبغي أن يقوم بمهامه المعقدة. وترحب الهند باعتماد القرار ٢/٥ الذي وضع مدونة قواعد سلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويأمل على هذا الأساس أن تزداد نزاهتهم وموضوعيتهم، ويظل استقلالهم، وتصبح مسؤوليتهم إزاء المجلس ملموسة بشكل أكبر.

٨٠ - وقال إن روح التعاون والتفاهم المتبادل يجب أن تشكل أساس أعمال المجلس الذي يجب أن يحرص باستمرار على تعزيز حقوق الإنسان من خلال التعاون الدولي والحوار بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تعزيز القدرات والمعونة المتبادلة.

٨١ - وتشجعت الهند بفضل جهود المجلس الذي جعل من الحق في التنمية حقيقة واقعة وجعل النظريات عملية تطبيقية. وترحب الهند بالمساهمة الهامة التي قدمها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية إذ إن برنامج العمل الذي وضعه والمؤلف من ثلاثة جوانب يمثل مرحلة هامة في التقييم الدوري للشراكة العالمية من أجل التنمية.

٨٢ - والهند مهتمة جدا بجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة فعالة تعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

٨٣ - السيدة عبد الحق (الجزائر): قالت إنها ترحب بالقرار الذي اتخذته مكتب الجمعية العامة بإحالة دراسة تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة الثالثة التي لا يمكن لخبرتها

إلا أن تعزز عمل المجلس. وتأمل أن هذا الترتيب سوف يستمر إلى حين تنقيح النظام الأساسي للمجلس المقرر أن يتم خلال أربع سنوات.

٨٤ - ويسمح التقرير بتقييم النتائج التي توصل إليها المجلس أثناء السنة الأولى من وجوده حق تقييم، فكانت هذه السنة مليئة بالأحداث وحاسمة بالنسبة لمستقبله وأدائه. وإن العملية الانتقالية التي اشتركت فيها الجزائر من خلال تنسيق الموقف الأفريقي لم تمنع المجلس من أن ينظم خمس دورات استثنائية مكرسة للحالات التي تثير القلق، بالإضافة إلى خمس دورات عادية.

٨٥ - وأضافت أن اعتماد الوثيقة بتوافق الآراء تم بروح من الحوار والمصالحة، وحتى إذا لم تكن خالية من وجوه الالتباس ولا ترضي تماما جميع الدول، إلا أنها تعطي للمجلس آليات تسمح له بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. فمثلا لم تكن الجزائر راضية عن عدم إدراج حق تقرير المصير بوصفه بندا منفصلا في جدول أعمال المجلس غير أنها انضمت إلى توافق الآراء.

٨٦ - وأضافت أن الوفد الجزائري يرحب بالفكرتين المبتكرتين وهما مدونة قواعد السلوك وآلية الاستعراض الدوري الشامل. ويشكل ذلك تقدما إيجابيا ومؤشرا إضافيا إلى أن أعضاء المجلس متفقون على اتباع نهج يقوم على الشفافية والحوار والتعاون.

٨٧ - وقالت إنه يجب أن يكون لآلية الاستعراض الدوري الشامل تمويل كاف لأن ذلك سيسمح بتقييم وفاء جميع الدول دون استثناء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتقديم توصيات من أجل تحسين أدائها. وسوف تكون الجزائر من بين أوائل الدول التي ستخضع لهذا الاستعراض في عام ٢٠٠٨ وتعتزم التعاون والتحاور بشكل كامل في هذا الصدد.

- ٨٨ - ولا تشكل مدونة قواعد السلوك المعتمدة بالإجماع عقبة تعترض أنشطة أصحاب الولايات بل إنها وسيلة لزيادة استقلالهم، وسلطتهم المعنوية، ومصداقيتهم، وفعاليتهم.
- ٨٩ - وتعتزم الجزائر أن تكون دولة حديثة تقوم على القانون وتكون بمثابة إشعاع للحريات في المنطقة، وتأمل أن يتمكن المجلس من اكتشاف وجوه الضعف والقصور التي ما زالت تعرقل طريقها.
- ٩٠ - السيد فلورينسيو (البرازيل): قال، متحدثاً أيضاً باسم الأرجنتين، إن البلدين أيدا تأييدا كاملا إنشاء مجلس حقوق الإنسان منذ بداية عملية المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الجمعية العامة قرارها ٢٥١/٦٠. ويعتبر البلدان أن المجلس يقدم مساهمة رئيسية في تعزيز وحماية هذه الحقوق.
- ٩١ - وأضاف أن البرازيل والأرجنتين يعتبران أن المجلس يلي احتياجات الدول الأعضاء والمجتمع المدني. وعلى هذا الأساس، ينبغي تعزيزه ولا سيما العمل على دراسة تقريره على نحو يحفظ نزاهته. وإن أعمال المجلس واللجنة الثالثة تكمل بعضها البعض، ولا تتنافس الهيئتان بأي شكل من الأشكال. وعليه ينبغي أن يتم بوضوح تعريف الطريقة التي يؤدي كل منهما وظيفته.
- ٩٢ - وأضاف أن الفترة الراهنة هامة بالنسبة لأعمال المجلس في المستقبل. فخلال السنة الأولى من وجوده، تركزت الجهود على بناء مؤسساته، وإن الوثيقة التي تم اعتمادها في جنيف بتوافق الآراء هي ثمرة مفاوضات صعبة بين جميع الأطراف وحل توفيق متوازن سيسمح بتحسين نظام حماية حقوق الإنسان. كما أن آلية الاستعراض الدوري الشامل بصفة خاصة عنصر أساسي لمنع أي تسييس مفرط ومنع الانتقائية التي اتسمت بها أحيانا أعمال لجنة حقوق الإنسان.
- ٩٣ - وانضمت الأرجنتين والبرازيل إلى توافق الآراء من أجل إحالة دراسة تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة الثالثة، ولكنهما لا تعتبران أن في ذلك سابقة. ويجب تعزيز عملية بناء المؤسسات، ومن شأن إحالة التقرير فيما بعد إلى اللجنة الثالثة أن يمس بمصداقية المجلس.
- ٩٤ - السيد ماكيني (كندا): قال إنه تبين من دراسة تقرير مجلس حقوق الإنسان أنه تم بالفعل الاضطلاع بعمل هائل، غير أن الشوط ما زال طويلا إذا أريد للمجلس أن يصبح مؤسسة فعالة ومرنة تتسم بالمصداقية لكي تحقق النتائج المرجوة.
- ٩٥ - ومن الناحية الإيجابية، ينبغي للمرء أن يغتبط لأن المجلس درس بصورة متعمقة ومن مختلف الوجوه حالة حقوق الإنسان في بلدان كثيرة، ولأن المجتمع المدني شارك بصورة متزايدة في مداولاته. وترحب كندا أيضا بأن المجلس عقد دورات استثنائية لدراسة حالات محددة، وبأنه تم المحافظة على نظام الإجراءات الخاصة التي كافحت كندا وستواصل المكافحة من أجل استقلالها. وقد وضع المجلس كذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل التي ستسمح بمعرفة الطريقة التي يفي بها كل بلد بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان. وتلاحظ كندا مع الارتياح أن جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان التي ستخضع لعملية الاستعراض، والمنظمات غير الحكومية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، تستطيع المشاركة في هذه العملية.
- ٩٦ - غير أنه ما زال هناك عدد من المسائل التي تثير قلق كندا. فالجهود المبذولة أثناء مرحلة بناء المؤسسات من أجل إضعاف نظام حماية حقوق الإنسان لم تنجح، ولكن الاهتمام غير المتناسب بالمسائل العربية - الإسرائيلية، والطابع غير المحايد للقرارات الصادرة عن المجلس تشكك في مصداقية المجلس. وهكذا لم تستطع كندا تأييد الاقتراح المتصل ببناء مؤسسات تدعو إلى جعل جدول الأعمال يتضمن عنصرا

تستطيع بها أن تدعم المجلس وتوفر له المعونة الإضافية اللازمة.

١٠٠ - ويجب أيضا خلال الشهور المقبلة العمل على أن يضع المجلس في الاعتبار تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتشجع نيوزيلندا جميع الأطراف المعنية على ترشيح نساء ذوات خبرة ومؤهلات في المناصب التي تم إنشاؤها في الهيئات الجديدة، واتباع نهج يحترم المساواة بين الجنسين عند تحديد وإنشاء الإجراءات الخاصة.

١٠١ - وأضافت أن الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل المقررة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تشكل مرحلة هامة بالنسبة للمجلس. والمطلوب من جميع الأطراف المعنية أن تشارك في العملية التي يؤمل أن تقوم على المشاركة والتكامل وذلك بكل صدق واجتهاد.

١٠٢ - وقالت إن نيوزيلندا شاركت على نحو نشط في إنشاء مجلس حقوق الإنسان، وتطلع إلى مستقبله بشيء من الطموح. وعلى هذا الأساس فإنها تعتزم أن تتقدم للانتخابات التي ستنعقد عام ٢٠٠٩.

١٠٣ - وفيما يتعلق بتقرير المجلس، ترى المتحدث أنه كان من الأفضل أن يُعرض على الجمعية العامة في جلسة عامة قبل تقديمه إلى اللجنة الثالثة كما حدث السنة الماضية. ويجب دراسة هذه المسألة دراسة متأنية قبل الدورة الثالثة والستين، واتخاذ القرار الملائم بهذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

يتعلق بحالة معينة. وكانت لدى أعضاء المجلس فرصة تاريخية لتطبيق المبادئ التي وضعتها الجمعية العامة لهذه الهيئة الجديدة، وكان قد تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق ببناء المؤسسات، بالإضافة إلى بذل جهود هائلة من أجل إعطاء المجلس الأدوات اللازمة له، غير أنه في نهاية الدورة الخامسة، تم الإعلان عن اتفاق يتصل بترتيب مؤسسي، لم يكن موجودا من الأساس، ولم يكن ذلك في صالح المجلس أو في صالح القضايا التي يعمل من أجلها.

٩٧ - وأوضحت كندا أثناء دراسة أول تقرير للمجلس أن المجلس لا يشكل هدفا في حد ذاته ولكنه وسيلة من أجل التوصل إلى الغاية المرجوة، وهي تحسين ظروف حياة السكان على هذا الكوكب. وأثبتت الدورة الخامسة للمجلس أن العمل المتبقي ما زال كبيرا من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وسوف تتعاون كندا كل التعاون في هذا الصدد.

٩٨ - السيدة بانكس (نيوزيلندا): أشارت إلى أن المجلس، بعد مرحلة بناء المؤسسات، أصبح الآن مستعدا للدخول في مرحلة التنفيذ. ومن الناحية العملية، تظل الدورة العادية للمجلس منعقدة طوال السنة، ويشكل ذلك تحديا لجميع الدول. ويجب أن تتحلى جميع أعمال المجلس بالشفافية، ويجب أن يكون برنامج عمله محددًا، وأن تكون مبادراته معروفة سلفًا، كما يجب أن تكون قراراته موضع مفاوضات علنية. وبذلك يستطيع المجلس أن يستجيب إلى توقعات المجتمع الدولي. ويجب أيضا احترام دور كل من المجلس واللجنة الثالثة لكي تستطيع الهيئتان أن تكملا بعضهما البعض.

٩٩ - وأضافت أن نيوزيلندا أوضحت أنه إذا أريد للمجلس أن يتحلى بالمصداقية وأن يكون فعالا فيجب أن تتوفر لديه الموارد اللازمة له. ويجب توجيه الشكر إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للدعم الذي قدمته، كما يجب العمل على أن تتوفر للمفوضية الموارد التي